جدلية الإعراب والمعنى

الدكتور عابد بوهادي

جـامعــة ابن خلــدون

تيارت– الجزائر

ليس من شك في أن الكثير من طلبة اللغة العربية اليوم، يعترفون بضعف في مجال الالتزام بالقواعد النحوية والتحكم الدقيق في التطبيقات الإعرابية، مما جعلهم يستسيغون الدعوة إلى استبدال اللغة العامية بالفصحى وترك الإعراب أو التخلي عن بعض الضوابط النحوية التي يرون فيها مجرد تعقيدات لا تفيد في شيء، وبالتالي إمكانية الاستغناء عنها. وهذا لعمري موقف ينسجم مع موقف القائلين بصعوبة اللغة العربية واستعصائها على المثقفين من أبنائها فضلا عن غيرهم ممن يعتبرونها لغة ثانية.

وتأتي هذه الدعوة مرة تحت غطاء العصرنة والتطور والتجديد وتارة باسم تيسير النحو ومراجعته بسبب ما يشكله الإعراب من عوائق حقيقية تثني الطالب عن فهم اللغة والارتقاء بها نحو آفاق التفتح والإبداع.

ومن جهة أخرى، فإن هناك من يرى في ظاهرة الإعراب خاصية تتمتع بها اللغة العربية وتكسبها فوائد حرمت منها بعض اللغات الأخرى. وتراهم يتساءلون، هل يمكننا – إذا تجاهلنا الإعراب – أن نحقق الأهداف الدلالية والأسلوبية التي تتميز بها اللغة العربية عن غيرها ؟ أو ليس الإعراب فرع المعنى ؟.

من هذه المنطلقات اللغوية المختلفة تأتي إشكالية الإعراب لتطرح نفسها بإلحاح شديد على طلبة اللغة العربية في كل المستويات، ومن هذا المنطلق أيضا تأتي جدلية العلاقة القائمة

بين الإعراب والمعنى وإدراك مدى أهميتها بل ضرورتها وتأثيرها في تقويم اللسان العربي وتراكيبه اللغوية المختلفة.

أقول بداية إنه لا يمكن إدراك علاقة الإعراب بالمعنى بعيدا عن النحو والقدرة على استيعاب قضاياه المتنوعة، وذلك لتلازمهما وارتباط كل واحد منهما بالآخر ارتباطا عضويا، حتى أننا لو تناولنا الإعراب بمعزل عما يوفره لنا النحو من قواعد وضوابط وأدوات، ما أمكننا ذلك، ولأفرغنا الموضوع من محتواه.

فما الإعراب في الواقع إلا الجانب التطبيقي للقواعد النحوية التي تستند هي الأخرى إلى أسس وضوابط وقياسات وفرضيات تسهم كلها في بناء القاعدة النحوية وتعميمها على الظاهرة اللغوية.

فالنحو هو ذلك العلم الذي تعرف به كيفية تأليف التراكيب اللغوية وترتيبها تقديما وتأخيرا كما يعرفنا بأحوال الكلمات داخل التركيب إعرابا وبناء، غير أن النحاة يكادون يقصرون الإعراب على البحث عن حركة الحرف الأخير من الكلمة، استنادا إلى مواقعها في التركيب اللغوي، إما إعرابا أو بناء . ثم، هم لا يعنون كثيرا بالبناء ولا يطيلون البحث في أحكامه، وإنما يجعلون همهم منه بيان أسبابه وعلله.

لقد كان النحو عند القدماء مرادفا لعلم العربية الذي يدرس أحوال اللفظ العربي. ثم تبلورت هذه الفكرة عند المتأخرين واقتصر النحو على الإعراب والبناء وجعلوه قسيم الصرف، وعلى هذا الأساس صار النحو: "علما يبحث فيه عن أحوال أواخر الكلم إعرابا وبناء، وموضوعه الكلم العربي من حيث ما يعرض له من الإعراب والبناء"[1].

ويلاحظ على هذا التعريف أنه ضيق مجال النحو في اقتصاره على الناحية الشكلية، إذ ليست غاية الإعراب معرفة الصواب والخطأ في ضبط أواخر الكلم فحسب، بل معرفة المعاني الخفية الجمالية للتركيب اللغوي، لأن النحو نشأ فنا قبل أن يكون علما. فقد غدا النحو

عندهم قياسا "وهو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"[2].

ولذلك، أصبح تعليم النحو في المؤسسات التربوية اعتبارا لوظيفته وغايته لا باعتبار شكله، وهو ما يؤكد الدور الوظيفي لمن يقوم بالعملية التعليمية القائمة على الإبلاغ بعد تأسيسها على خصائص نحوية تمتاز بها اللغة العربية.

فلا شك والحال هذه، أن ينطلق تعلم النحو من الحوار والكشف والتنقيب عن وظائف المعاني.

أما غاية النحو لدى القدامى، فلا تتجاوز بيان الإعراب وتفصيل أحكامه، حتى سماه بعضهم علم الإعراب. وحيث لا وجود للإعراب بلا نحو، يظل النحو هو صاحب الأولوية، لأنه يمثل مرجعيته، ولعل لذلك كان النحو أساسا مقدما على غيره من العلوم عند القدامى. قال اسحق بن خلف البهراني:

النحو يبسط من لسان الألكن والمرء تكرمه إذا لم يلحن

فإذا طلبت من العلوم أجلها فأجلها منها مقيم الألسن

وبالرغم من علو المكانة التي يحتلها النحو، فقد ارتفعت دعاوى تقول بصعوبته، وتصور لشباب الأمة أن قواعد النحو عسيرة الفهم، ونادوا بحذف أكثر أبواب النحو، بل تجرأ بعضهم ودعا إلى اتخاذ العامية لغة للكتابة فضلا عن المخاطبة بها، فانتشرت بين أوساط الطلاب دعوى صعوبة مادة النحو، بالإضافة إلى ضعف الغيرة لدى أبناء المسلمين على لغتهم وتصديقهم لتلك الدعايات وضعف مناهج النحو وإسناد تدريس هذه المادة إلى أساتذة غير متخصصين وعدم إعطاء مادة النحو القدر الكافي من الدروس والمحاضرات وتفشي العامية في المجتمع، وغير ذلك من الأسباب التي أدت إلى نفور كثير من الطلاب عن تعلم مادة النحو.

لاشك أن النحو يحتاج إلى مذاكرة وإعمال الذهن، لكنه ليس أصعب من علم الطب أو الرياضيات، ويكفى لكل فرد عربي تناول عدد من الأبواب النحوية المهمة، والتي يحتاج إليها حين كتابة مقال أو إلقاء كلمة أو خطبة كي يسلم من اللحن أو الوقوع في الخطأ النحوي، أما التوسع في دراسة جميع الأبواب النحوية فهذا ميدان المتخصصين وكبار الباحثين في اللغة العربية.

إن المعاني النحوية تختلف باختلاف الأساليب التعبيرية، فقد يكون لتعبير واحد عدة معان، وذلك لأن المعاني النحوية تكمن في كونها تقود إلى اشتراك البلاغة مع التعبير، فهناك جمل لها تعبير قطعي وتعبير احتمالي، وهناك دلالة للجمل ظاهرة، ودلالة باطنة تأتي بالكنايات وغيرها. وتعبيرات العربية ليست استحداثا لجمل لا طائل وراء معناها، لكن لكل تعبير معنى [3]. فالمفاهيم النحوية هي في الأصل مفاهيم لغوية، من صميم اللغة وبنت رحمها، أصلها الرواد من النحاة أمثال الخليل وسيبويه اعتمادا على معايير لسانية بحتة، ولكن المتأخرين من النحاة هم الذين فلسفوا الأمور، ولم يكتفوا في تحديد المفاهيم بالمعايير اللسانية، وراحوا يعرفونها بالحدود المنطقية بما يسمى بالجنس والفصل، وهذا وقع ابتداء بابن السراج النحوي صاحب الأصول في النحو، وتبعه بعد ذلك من جاء بعده. ففكرة اللزوم والتعدي مبنية عند سيبويه على فكرة العامل، التي كانت من وراء الكثير من التحليلات والتعليلات اللغوية.

ومهما يكن من أمر فإن المواقف من أهمية علم النحو وصعوبته مختلفة إلى حد التباين. ويمكننا أن نصنف هذه المواقف إلى اتجاهين رئيسيين:

1- أحدهما، يقول بصعوبة القواعد النحوية وتأثيرها على مستوى الطلبة في اللغة وينقسم إلى فئتين:

أ) فئة تدافع عن النحو بصورته الحالية ولا تقبل عنه بديلا ولا به تغييرا حفاظا على أصالة اللغة العربية، لأن ما تملكه اللغة العربية من خصائص تمكنها من التكيف مع مستجدات التطور التكنولوجي واستيعاب كل ما نحتاج إليه من مصطلحات جديدة بفعل التوليد اللغوي وأنواع الاشتقاق التي تسمح بذلك.

ب) وفئة تؤيد الالتزام بتطبيق القواعد النحوية، غير أنها تدعو إلى مراجعتها قصد تيسيرها وجعلها أكثر وظيفية وتداولا في واقع الحياة ومجالاتها المجتمعية المختلفة كشأن اللغات الأجنبية.

2- واتجاه ثان يدعو إلى استعمال العامية لأنها أكثر سهولة من الفصحى بل هي اللغة المتداولة فعلا في واقع المجتمع بكل فئاته ومستوياته. وبذلك فهو يرفض القواعد النحوية ويرى فيها عقبة وتقييدا يحول دون حرية الفكر والإبداع.

إن تناول هذه المواقف بشيء من التحليل يقودنا إلى توضيح العلاقة بين الإعراب والمعنى التي هي أساس الإشكالية القائمة وجدليتها.

إن إدراك العلاقة بين الإعراب والمعنى يترتب على مدلول القاعدة: (الإعراب فرع المعنى) وما يمكن أن يتولد عن ذلك من مفاهيم وتفسيرات في الواقع ؟ كما أن مدلول القاعدة يتوقف على القصد من الإعراب، وما يمكن أن يترتب على ذلك سواء بالنسبة إلى المتكلم أو المخاطب. واعتمادا على اختيارنا لتعريف الإعراب بأنه المعنى النحويّ للكلمة في الجملة، يمكن الوصول إلى التصور الآتي: إذا سلمنا جدلا بأن الإعراب فرع للمعنى، فإن ذلك يفسر موقف المتكلم، لأن المعنى هو الأصل عنده، وما الإعراب إلا وسيلة لبلوغ المعنى المقصود...

أمّا بالنسبة للمخاطب، فإن المعنى عنده يتبع الإعراب، وهو فرع له ... بمعنى أنه ناتج عنه، وقد أدرك ابن جني ذلك، وإن لم يصرِّح به، ولعل المفهوم من قوله عن الإعراب: (هو

الإبانة عن المعاني بالألفاظ) أنه كان يقصد بيان معنى الإعراب بالنسبة للمتكلم، وعندما أراد أن يعرفه بالنسبة للمخاطب ضرب مثالا فقال: (ألا ترى أنك إذا سمعت: أكرم سعيد أباه، وشكر سعيد أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر، الفاعل من المفعول ولو كان الكلام شرجا واحدا لاستبهم أحدهما من صاحبه) (4)

والدليل على ما نذهب إليه أن المعنى العام بالنسبة للمتكلم يتولد في الذهن أولا، ثم إذا أراد نقله إلى المخاطب عبر عن ذلك بكلمات، وأعطى كلّ كلمة معنى نحويا خاصا، أما المخاطب فإنه لا يدرك المعنى العام إلا بعد إدراكه لمعاني الكلمات اللغوية ومعانيها النحويّة.

والواقع أن اللغة المتداولة تكشف عن أساليب تواصلية لها تأثيرها في انسجام النص والخطاب وتدل على أن نظرية الإعراب فرع المعنى قاعدة غير منضبطة ؛ فإذا قلنا إن الإعراب هو الفرع والمعنى هو الأصل وأن الإعراب يتحدد على أساس المعنى، فالمستمع لا يستطيع أن يحدد معنى الكلام إلا إذا عرف الإعراب، فإذا قلت: ضرب زيدٌ سعيدٌ " بدون إعراب فلن يستطيع العربي الفصيح أن يعرف من هو الضارب ومن هو المضروب، فلا نعرف معنى كلام المتكلم إذا لم يعرب. فالإعراب هو الذي يحدد لنا معنى الكلام ومغزاه، فهو الأصل وما دونه فرع عنه، ولنا فيما دار بين أبي الأسود الدؤلي وابنته من حوار حول قولها (ما أجمل السماء) الذي نقلته جل الكتب اللغوية والنحوية ما يؤكد ذلك.

وقرينة الرتبة التي يلجأ إليها بعض الدارسين لا تدل في هذا الموضع على المعنى عند فصحاء العرب، ثم إن قرينة الرتبة لا تغني عن قرينة الإعراب، فلو حدث ذلك لتجمد قدر كبير من بلاغة اللسان العربي، ولأفرغت نظرية النظم من محتواها، ولألغت الأسلوبية الانزياح وما ينضوي تحته من خرق لغوي وهو أحد مكوناتها الأساسية، ولأشبهت لغتنا العربية اللغة الفرنسية التي لا يجوز فيها تقديم ولا تأخير، ولاستغنت بذلك عن قرينة الإعراب.

وإذا كان الكلام يمكن أن يفهم معناه دون إعراب، فلماذا لم يجز أن نقدم ونؤخر في اللغات التي لا تعرف ظاهرة الإعراب. فمن هنا، يرى بعض الدارسين أن نظرية (الإعراب فرع المعنى) لا تصح أحيانا إلا في حق المتكلم، لأن المتكلم هو الذي يحدد الإعراب على حسب المعنى الذي يريده، أما عند المستمع والمتلقي فالأمر بخلاف ذلك ؛ فالمعنى عنده يتحدد على أساس مغزى الكلام لا على أساس الإعراب ؛ لأن المعرب لا يستطيع وضع علامة إعرابية إلا بعد تيقنه من الأغراض التي ألف من أجلها الكلام.

أما من حيث التداول اللغوي، فإن الواقع يحيلنا إلى ضرورة مراعاة حال المتلقي والمستمع لا المتكلم؛ ولذلك تبدو هذه النظرية في حاجة إلى مزيد من التوضيح، وهذا ما يقودنا إلى المراجعة والتدقيق في المقصود من الإعراب وأغراضه ومنها إفادة المستمع أو المتلقي بالمعنى المراد.

في ماهية الإعراب:

يعتبر الإعراب من أبرز الظواهر التي تتميز بها اللغة العربية وله أغراض وفوائد كثيرة، على عكس ما يظن من يرى فيه سببا لصعوبة اللغة العربية ونحوها. فمنها ما لا يمكن الاستغناء عنه، ومنها ما فيه نفع كثير للغة وأهلها، حرمت منه اللغات المبنية.

وأكثر ما قيل في مفهوم الإعراب من آراء مختلفة، ومذاهب متعددة، مبني في تقديري على المقصود من هذا لمصطلح. فمن النحاة من ذهب إلى أن الإعراب هو: " ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون" [5].وبهذا المفهوم يكون الإعراب علامات لفظية تلحق أواخر الكلمات في الجملة. ومنهم من ذهب إلى أنه: " تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا"[6]وهو بهذا المفهوم أمر معنوي، والعلامات دالة عليه .

غير أن هناك من يرى أن الإعراب إنما أوتي به للفرق بين المعاني، فإذا أخبرت عن الاسم بمعنى من المعاني المفيدة، فقد احتجت إلى الإعراب ليدل على ذلك المعنى [7]

وما يطمأن إليه في تقديري، أن الإعراب يجب أن ينظر إليه نظرة نسبية، فهو من جهة المتكلم شيء، ومن جهة المخاطب شيء آخر. فهو من جهة المتكلم الإبانة عن المعاني النحويّة للكلمات في الجملة بواسطة قرائن معينة. وهذه النظرة قريبة مما ذكره ابن جني من أن الإعراب هو: " الإبانة عن المعاني بالألفاظ " أمّا من جهة المخاطب، فهو: معرفة المعاني النحويّة [8] للكلمات في الجملة بوساطة قرائن معينة. وعن طريق إبانة المعنى النحويّ من قبل المتكلم وإدراكه من قبل المخاطب يتم التفاهم .

فإذا نظرنا إلى الإعراب نظرة مجردة عن النسبية أمكننا القول: إنه المعنى النحويّ الذي تؤديه الكلمة في الجملة. وبناء على هذه النظرة، ندرك العلاقة الجدلية التي توجد بين الإعراب والمعنى، وأعني بالمعنى هنا المعنى العام للجملة.

والواقع أن الإعراب قرينة لفظية تفصح عن المعنى ولا يشترط وجود العامل الذي يقيد التركيب. بل ينبغي على المتلقي أن ينظر إلى النحو باعتباره سياقا واستعمالا يتحرك بتحرك المواقع، فينتقل فيها من الاهتمام بالشكل إلى الاهتمام بالمضمون، ومن نحو الجملة إلى نحو النص.

لقد أضحت مهمة النحو كاشفة "لعبقرية النظام اللغوي في النص، وقدرته على التعبير الدقيق، من خلال وسائل التماسك النصي لفظا ومعنى، تلك الوسائل التي تساعد النص على تلاحم أجزائه وترابطها، ليعطي معناه للمتلقي كما أراده المبدع أو المتكلم، وعلى المتلقي أو المتعلم أن ينظر إلى الجملة على أنها "وحدة تركيبية تؤدي معنى دلاليا واحدا، وأن استقلالها فكرة نسبية تحكمها علاقات الارتباط والربط والانفصال في السياق"[9]

ولعل أقوى مثال على ذلك فهم القرآن الكريم الذي يعد السبب الرئيس في نشأة

النحو، إذ ينبغي للسامع أن يكون على دراية "بالمعنى الوظيفي للمفردات المكونة للتراكيب القرآنية، فيقيم العلاقة بينها ويوضح دلالاتها، لأن هذه الوسائل تهدي إلى فهم النص من خلال فهم جمله ومفرداته، وإيضاح الروابط بينها، وطرائق إسنادها أو إضافتها، وتحديد المواقع الإعرابية لكل منها، المؤدية إلى التفكير في المعنى المقصود"[10]

فإذا كان المعنى اللغوي واضحا فإن المعنى النحويّ (الإعراب) بحاجة إلى توضيح علاقته بالمعنى العام، وذلك لأن المتتبع لدروس النحو العربي قديمًا وحديثًا يلاحظ إقبال النحاة واللغويين على الاهتمام بالجانب الشكلي من خلال نظرية العامل، بينما لا يوُلون دراسة المعنى إلا لمام القول، وقليل الاعتناء، باستثناء ما كان من سيبويه، ومن معه من متقدمي النحاة، وقلةٍ من النحاة المتأخرين أمثال ابن جني وابن السراج، والجرجاني، والسكاكي، وغيرهم ممن يرون أن وظيفة النحو هي معرفة تأليف الكلام العربي كما نطق به الفصحاء من العرب وليس مجرد بحث في أواخر الكلم.

لقد استعمل النحاة الأوائل لفظ "الكلام" في دراساتهم وتأليفاتهم، [11] ولم يستعملوا مصطلح الجملة، والمعروف عن الكلام، أنه القول المفيد الدال على معنى يحسن السكوت عليه. وهو ما تركب من كلمتين أو أكثر، مكونا تركيبا ذا دلالة، وهو ما يصطلح على تسميته اليوم بالجملة ...

فالكلام إذن، لا يستقيم إلا بتوفر شرطين أساسيين هما : التركيب، والدلالة المفيدة. لذلك، لا يصح أن يطلق على كل التراكيب اللغوية كلاما مفيدا كالجمل الشرطية التي لم تستوف جوابها مثلا.

ولعل من هذا المنطلق ألفينا سيبويه يقسم الكلام من حيث استقامته، وإحالته إلى قسمين: الكلام المستقيم والكلام المحال، فأما المستقيم فقد قسمه إلى مستقيم حسن ومستقيم

كذب ومستقيم قبيح، وأما المحال فقد قسمه إلى محال ومحال كذب[12].

ويلاحظ أن سيبويه قد اعتمد في تقسيمه هذا للكلام على مراعاة منزلة المعنى وأهميته.

فأما المستقيم الحسن فهو الكلام الذي انسجمت كلماته بعضها مع بعض معنويا، كقولك: "أتيتك أمس وسآتيك غدا"، وذلك، لأن الكلمات يشتد ارتباط ثانيها بأولها.

وأما **المستقيم القبيح** فيمثله سيبويه بقوله: "قد زيدا رأيت، وكي زيد يأتيَك"، وهذا كلام قبيح لأنه وضع للكلام في غير موضعه. لم يستقم التركيب مع صحة المفردات، لأن هناك مخالفة للأصول النحوية واللغوية. أما **المستقيم الكذب** فقد مثله بقوله "حملت الجبل، وشربت ماء البحر"، وهذا كلام كذب رغم استقامته تركيبا.

أما الكلام **المحال**: فهو أن تنقض أول كلامك بآخره، ومثله بقوله:" أتيتك غدا وسآتيك أمس"، وهذا محال، لأنه لم يراع مبدأ الطلب أو الاحتياج بين أجزاء الكلام.

وأما **المحال الكذب** فيمثله بقوله: "سوف أشرب ماء البحر أمس"، وهذا محال أيضا، لأنه لم يراع منزلة المعنى وأهميته، كذلك.

وبالنظر إلى الأمثلة السابقة، فإن الكلام المستقيم عند سيبويه هو: « الكلام المركب أو المبني وفق الأصول اللغوية النحوية. والكلام المحال هو الكلام الذي ينحرف عن الأصول من حيث أن تركيبه أو بناءه لا يراعي القواعد التركيبية النحوية »[13]

يتبين لنا من التعريف السابق أن **سيبويه** يحتكم في استقامة الكلام ومحاله إلى التركيب النحوي ... فالاستقامة تعني الالتزام بالأصول اللغوية والابتعاد عن اللحن. والمحال هو:« الكلام الذي ليس بالإمكان اعتماده في مجال وضع قواعد اللغة، وذلك لأنه لا يراعي القواعد الأساسية التي تتحكم في بناء الجملة العربية (لأنه ينقض آخره أوله) »[14].

وما تجدر الإشارة إليه في هذا المجال، أن **سيبويه** كان يستخدم في «الكتاب» مصطلحات أخرى للدلالة على الكلام المحال مثل :

أ)- «لم يستقم» نحو قوله: «ولا يجوز أن تقول ما زيداً عبد اللهّ ضارباً وما زيداً أنا قاتلاً، لأنه لا يستقيم كما لم يستقم في كان، وليس أن تقدم ما يعمل فيه الآخر»[15] . فلا يجوز أن نقول: ما زيداً عبد اللهّ ضارباً. « لأن تقديم المفعول العائد إلى اسم الفاعل في موقع الخبر، يتنافي مع قواعد اللغة ويؤدي إلى جمل غير أصولية »[16].

ب)- «لا يحسن»، نحو قوله: « ولو قلت: سوف زيداً أضرب، أو قد زيداً لقيت، لأنهما إنما وضعت للأفعال »[17] فلا يجوز أن تقول: سوف زيداً أضرب، وقد زيداً لقيت. لأن ذلك يتناقض مع الترتيب الأصولي للجملة: فسوف وقد من الحروف التي لا تدخل إلاّ على الأفعال، وبالتالي فلا يجوز دخولهما على الأسماء والصواب إذن أن نقول: سوف أضرب زيداً، ولقد لقيت زيداً.

من خلال هذه الأمثلة، وبالنظر إلى ما أورده **سيبويه** تحت باب الاستقامة من الكلام والإحالة، يتبين لنا أن **سيبويه** قد حدد أصولية الجملة، أو استقامة الكلام بالاحتكام إلى النحو، لا إلى الدلالة، ولو كان غير ذلك، لما وجدناه يحكم على الجملتين: أتيتك أمس، وسآتيك غداً، بالاستقامة، وعلى الجملتين: أتيتك غداً، وسآتيك أمس بالمحال.

ومرجع ذلك في تقديري أن الجملتين: (أتيك أمس، وسآتيك غداً)، « جملتان أصوليتان لأنهما مبنيتان وفق الأصول العربية »[18] لأن من الواضح أن هناك انسجاما وتوافقا بين الفعل الماضي (أتي) والظرف (أمس) الدال على الزمن الماضي في الجملة الأولى، وكذلك، هناك انسجام بين الفعل المضارع (سآتي) والظرف الدال على المستقبل (غداً) في الجملة الثانية.

أما الجملتان: (أتيتك غداً وسآتيك أمس) فلا توافق ولا انسجام بين الفعل الماضي (أتي) والظرف الدال على المستقبل (غداً) في الجملة الأولى، كما أنه لا توافق بين الفعل

المضارع (سآتي) والظرف الدال على الماضي (أمس) في الجملة الثانية، وبناء على عدم التوافق هذا، فالجملتان غير أصوليتين، وهذا الحكم مستند إلى الناحية النحوية التركيبية[19]

لذلك كان الكلام في الجملتين الأوليين مستقيما وفي الجملتين الأخريين محالا.

أما المستقيم القبيح، نحو قولك: قد زيداً رأيت، وكي زيد يأتيك. فالكلام هنا مستقيم، لأنه كلام عربي، وقبيح لأنه خالف القاعدة النحوية التي تقتضي أن يكون ترتيب العناصر فيها على النحو التالي: [قد، كي + الفعل + الاسم]

أما وقد جاء الترتيب على عكس ذلك: [قد، كي + الاسم + الفعل] فإن سيبويه يراه اختراقا للقاعدة النحوية، ولا يتناسب مع الترتيب الأصولي لعناصر الجملة الصحيحة، ولذلك فهو عنده قبيح.

أما المستقيم الكذب نحو قولك: حملت الجبل، وشربت ماء البحر، فالكلام في الجملتين مستقيم كذب... فالجملتان مستقيمتان، لأنهما صحيحتان من حيث البناء والتركيب فليس هناك مخالفة للقاعدة النحوية. أما من حيث الدلالة والمعنى فهما مرفوضتان؛ لأنهما لا تنطبقان على واقع الحال، ومع هذا يعدهما سيبويه مستقيمتين، وهو بهذا « يفصل بين النحو والدلالة، لأن الدلالة عنده لا تدخل في تحديد استقامة الكلام»[20].

نلاحظ أن سيبويه يميز بين الكلام المحال والكلام المستقيم الكذب، من منطلق الفصل بين النحو والدلالة، أي بين المبنى والمعنى. ويغلب جانب الشكل على المضمون، فالجملة عنده أصولية مستقيمة بالاحتكام إلى القاعدة النحوية... فبالرغم من قبحها أو كذبها كما يقول، فهي عنده جملة مستقيمة، ولا يشترط فيها أن تكون ذات معنى. ونلاحظ هنا أن التمسك بالقاعدة، غلب جانب الشكل على المضمون.

أما الكلام المحال الكذب نحو: "سوف أشرب ماء البحر أمس". فهذا الكلام مرفوض من حيث المعنى والمبنى، وذلك لأنه لا ينطبق على واقع الحال، كما أنه لا توافق بين الفعل المضارع (أشرب) والظرف الدال على الماضي (أمس).

مما سبق بيّن لنا سيبويه الأصول اللغوية، التي يجب أن نتبعها، حتى يكون كلامنا مستقيماً، وما عدا ذلك فهو محال، لأن فيه اختراقا للقاعدة النحوية.

هذا من حيث المعيارية، أما من حيث الوصفية فيظهر الكلام الصادر عن العرب الموثوق بهم مقياسا للاستقامة. فسيبويه يلجأ إلى لغة العرب؛ لاستقرائها، ومن ثم استنباط القواعد منها، وعلاوة على ذلك، فهو يصنف الكلام المستقرأ من لغة العرب، ويتصف تصنيفه بالدقة؛ لأنه يورد كلّ الاحتمالات الممكنة في التصنيف، وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

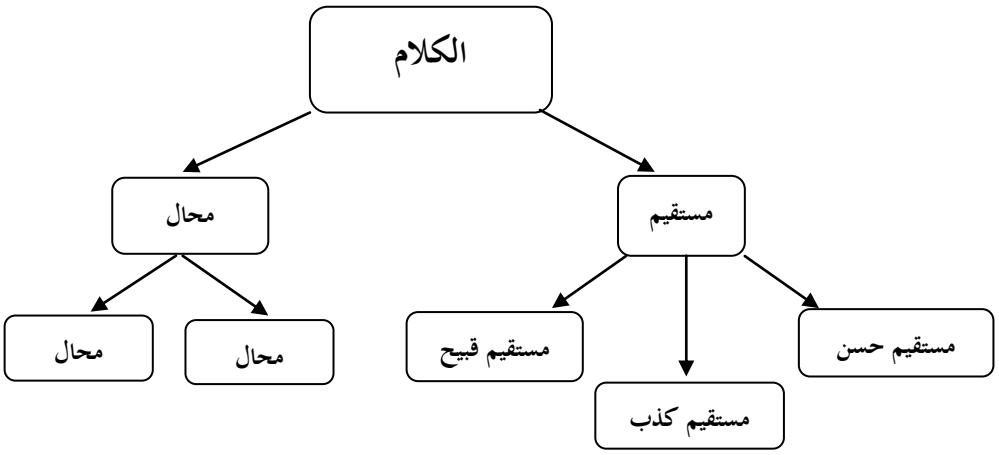

بعد استعراضنا لما ورد في « الكتاب » حول أصناف الكلام، يمكن أن نستنتج أن سيبويه وضع ملامح معيارية ووصفية في كفتي ميزان، مع ترجيح الكفة الأولى على الثانية وذلك لأسباب منها:

1) التأصيل: وهو أن سيبويه وغيره من النحاة الأوائل، كان هدفهم من وضع القوانين الحفاظ على اللغة والوقاية من اللحن.

2) الاهتمام بالشكل أكثر من المضمون في أغلب الأحيان.

3) الاعتماد على الأمثلة مسوغا لاستنباط القاعدة النحوية.

4) الإكثار من القياسات والتعليلات.

غير أنه بالرغم من إقرارنا بضرورة التأصيل في وضع القواعد والقوانين لحفظ اللغة ووقايتها من اللحن، فهل يمكن الحديث عن الإعراب دون التطرق إلى المعنى ؟

فكثيرا ما نطرح أسئلة دقيقة نريد من ورائها معرفة وظيفة الكلمة في التركيب النحوي الصحيح المؤدي إلى فهم المعنى المراد... وما الاختلاف في الإعراب إلا تجسيد لواقع الاختلاف في تحديد المعنى المقصود ...

ولا يخفى على المتتبعين لظاهرة التطور اللغوي، أن اتجاها جديدا في دراسة النحو العربي ظهر في سنوات العقود الأخيرة من القرن العشرين على يد جماعة من اللغويين المحدثين نذروا أقلامهم في سبيل الاحتفال بدراسة المعنى والسعي في رد الاعتبار إليه. ومن الأسباب التي يمكن أن يوعز إليها تمسك هؤلاء اللغويين بهذا المنزع الإبستمولوجي الجديد ما يأتي:

- الأهمية التي يحظى بها المعنى في التواصل اللغوي؛ إذ هو الغاية التي من أجلها وضعت اللغات، والأساس الذي تُبنى عليه صيغ الكلام وتنتظم له عباراته.

- إغفال كتب النحو للمعنى وإهمالها لشأنه بتركيزها على البنية اللفظية بالرغم من أن الوظيفة تسبق الشكل.

- توقف النحاة في ظل اقتصارهم على المنهج التحليلي عند حدود المعاني النحوية الجزئية (وهي معاني الأبواب) إذ لم يولَ التفاعل الحاصل فيما بينها اهتمامًا، فانصرفت الهمم

عن اكتشاف المنهج التركيبي، وقصر النظر، في ظل الانكفاء على دراسة صور البنية اللفظية، عن إدراك أهمية ما يحصل بسبب ذلك التفاعل من معان نحوية كلية مثل معاني الخبر، والإنشاء، والقصر، والوصل، والفصل، والإيجاز، والإطناب، وغيرها مما عدوه جزءًا من علم البلاغة بينما عده عبد القاهر الجرجاني من صميم علم النحو.

نظرًا لذلك اتجهت عناية هؤلاء اللغويين المحدثين الذين احتفلوا بالمعنى إلى تتبع مستويات المعنى النحوي وإلى دراسة خصائصه التركيبية بوصفه أثرًا لما يحصل في العقل من ارتباط وتفاعل بين دلالات الألفاظ ومعاني النحو، وبوصفه جانبًا ضروريًا لا مندوحة من الاهتمام به.

ونتيجة لذلك، صرنا نجد في بعض ما كتبه المحدثون دعوة إلى الاحتفال بالمعنى في دراسة النحو العربي، والتأكيد على أنه قمين بالرعاية والاهتمام، وأن دراسته كفيلة بتصحيح بعض المسارات المنهجية وبحلّ كثيرٍ من الإشكاليات على الصعيد العلمي أو التعليمي.

وفي سياق الكشف عن أهمية هذا النوع من الدراسة النحوية يرى بعض الباحثين[21] ضرورة دراسة خصائص النحو العربي في ضوء تحويل منهج الدراسة من الاحتفال بالمبنى إلى الاحتفال بالمعنى، في ظل المقاربة مع بعض النظريات اللسانية الحديثة معتمدين على ثنائية «النظام المغلق والنظام المفتوح » لاعتقادهم بأنها أفضل إطار منهجي يمكن أنُتدرس فيه ظواهر المعنى في خصائص النحو العربي، وخلفية مفاهيمية، تستند إليها دراسة حركية المعنى اللغوي، وتفسر بها تداعياته الاستعمالية بين تعبيرات المتكلم واختياراته من جهة، وبين توقعات المخاطب وتأويلاته من جهة أخرى.

والواقع أن دراسة النظام النحوي في أي لغة من اللغات، تستند إلى مستويين اثنين: مستوى المعنى، ومستوى الشكل أو مستوى المبنى وتسميهما اللسانيات الحديثة مستوى

الوظيفة.

وذلك، لأننا إذا أمعنا النظر في ما يميز الدرس اللغوي العربي القديم (وهو قيامه على دراسة اللغة أثناء الاستعمال منذ بدايته)، علمنا أن اللغة تؤخذ استعمالا لا قاعدة، وهذا ما ذكره السيوطي في كتابه (الاقتراح في علم أصول النحو) مشيرا إلى أن ما نطقت به العرب يعتبر الأصل في كل ظاهرة لغوية ؛ يقول: « إذا أتاك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه »[22]. ويظهر من خلال ذلك قيمة الاستعمال وما تتداوله العرب في اللغة، وأهميته في تحديد أساليبها وطرق أدائها.

وإذا ما نظرنا إلى علوم تراثنا العربي من نحو وبلاغة، وفقه وأصول، وتفسير وقراءات، لكونها وحدة متكاملة في دراسة اللغة، يمكن أن نميز من اتجاهاتها ما يهتم بوجه استعمال اللغة، وما يتصل بها من قرائن غير لفظية، نحو: منزلة المتكلم وعلاقته بالسامع، وحالة كل منهما نفسيا واجتماعيا وأداء (حركة، صمت، ظروف التواصل الزمانية والمكانية ...) وغيرها، مما يقدم دراسة تداولية شاملة عرفتها الدراسات اللغوية العربية القديمة، وهي جديرة ببحوث مستقلة تعرض الاهتمامات التداولية في مختلف علومها.

مفهوم المعنى:

تحدث الباحثون طويلا عن معنى الكلمة واختلفوا في كيفية تحديده وتفاوتوا في حصر عدد المعاني المحتملة للكلمة الواحدة، وذهب بعضهم إلى أن المعنى يظل ضبابيا وشبه غامض خارج سياق الكلام، بل إن بعضهم نفى أن يكون للكلمة أي معنى خارج السياق.

لذلك، كان للبحث عن معنى الكلمة عدد من المعاني عند الرجوع إلى المعجم الذي يعتبر الوسيلة الأكثر اعتمادا في هذا الصدد، فمعظم الكلمات لا يمكن الوقوف على معانيها المتعددة إلا بالرجوع إلى ما يدون عادة في المعجم.[23]

والواقع أن المعنى أشمل وأعقد من الإعراب، فهو جملة من التداخلات اللغوية المعجمية والسياقية والفكرية والحضارية والثقافية. ويستشهد اللسانيون على هذا التعقيد بمثال شهير:

[يقول علي وهو داخل الغرفة : الطقس حار جدا هنا]

[يقوم أحمد (وقد سمع ما قاله علي) فيفتح النافذة.]

فكيف فهم (أحمد) أن المعنيّ من قول (علي) هو طلب فتح النافذة ؟ الأكيد أن الجملة وحدها لا تؤدي ذلك.

وهذا نظير ما تعرض له الشيخ الشعراوي عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿... ومن دخله كان آمنا ﴾ حيث قال: إن معنى الآية هو: فمن دخله فأمّنوه. وهي وجهة نظر تبرز هذا الإشكال في تحديد المعنى.

ولعل من هذا المنطلق، نشأت نظريات ومناهج لدراسة المعنى وكان أبرزها نظرية السياق، بالرغم من تشابك عناصر كثيرة في تحديد دلالتها حيث يرى أصحاب هذه النظرية أن معنى الكلمة هو استعمالها في اللغة، فالمعنى لا يظهر إلا من خلال السياق. فإذا أريد معرفة دلالات كلمة ما، وجب وضعها في سياقات مختلفة، لأن الوحدات اللغوية المجاورة لها ذات أهمية في تحديد معناها.

إن دراسة معاني الكلمات تتطلب تحليلا للسياقات والمواقف التي تقع فيها لغوية أم غير لغوية. والمعلوم أن معنى الكلمة يتعدد تبعا لتعدد السياقات التي تقع فيها. يقول العالم اللغوي (هردر) ما مؤداه: إذا اعتقدنا أن للكلمة أكثر من معنى واحد في سياق واحد فنحن في حالة انخداع كبير. وفي هذا الصدد يقول أندريه مارتينيه: »خارج السياق لا تتوفر الكلمة على معنى« ومن هنا كانت السياقات التي اقترحها الباحثون كثيرة، فمنها:

السياق اللغوي، والسياق العاطفي، وسياق الموقف، والسياق الثقافي، وغيرها ...

ويكفي لتوضيح هذه السياقات، أن نأتي بأمثلة لكل سياق، والأمثلة على ذلك كثيرة ميسرة، قد يطول بنا الحديث إذا ما حاولنا ذكرها جميعا...

أما عن المنهج السياقي، فإن أهم ميزات تتمثل في كونه يجعل المعنى قابلا للتحليل الموضوعي بحيث لم يخرج في التحليل اللغوي عن دائرة اللغة، أي دون الخروج عن دراسة العلاقات اللغوية كما فعل بعض الباحثين عندما أرادوا دراسة المعنى وشرحه في ضوء متطلبات غير لغوية. وأما ما واجهته نظرية السياق من انتقادات فيتمثل في الملاحظات الآتية:

- اهتمامها بدراسة المعنى في معزل عن مستويات البنية اللغوية الأخرى.
- غموض الحديث عن سياق الموقف وعدم وضوحه بشكل محدد.
- قد لا يكون هذا المنهج مفيدا لمن يبحث عن معنى كلمة، ولا يحدد السياق معناها بوضوح.

لقد ركز بعض أصحاب هذه النظرية على السياق اللغوي، عندما اهتموا بما سمي بالرصف، وهو علاقة كلمة أو عدة كلمات بأخر علاقة شبه ملازمة فكلمة (الانصهار، مثلا) تلازم المعادن مثل: الحديد والنحاس، والذهب والفضة ولا تلازم الجلد والخشب.

ولدراسة معنى كلمة قد تنتظم مع أكثر من مجموعة، وتقع في أكثر من سياق لغوي، ظهر مصطلح (الوقوع المشترك) أو مصطلح (احتمالية الوقوع)، حتى أنه صار من الضروري تبديل أنواع السياقات اللغوية أو وضع الكلمة في سياقات مختلفة لإصدار الأحكام الصحيحة.

ومما يؤكد ذلك أن كلمة (نزل) مثلا، لها سياقات لغوية مختلفة مثل: نزل المطر، نزل إلى السوق، نزل عند رأي الجماعة، نزل منزلة رفيعة في قومه ...

الاستعمال وبلورة المفهوم:

لا جدال في أن الاستعمال هو الذي يمكن من تحديد مفهوم الكلمة والإحاطة بمدلولاتها المتقاربة أو المتباينة، واستيعاب دقائقها، فباستقرائيته يتسنى للمرء أن ينفذ إلى ألطف ما تفيده الكلمة بذاتها وما تكتسبه من السياقات المختلفة من معان: بعضها طارئ، لا يمكن أخذه بعين الاعتبار، وبعضها تلوين لعنصر قار فيها. فبديهي أن يعتبر الانطلاق من الاستعمال أمرا لا مناص فيه لوضع المعاجم، إذ هو المصدر الوحيد الذي تستمد منه الكلمات أو الوحدات المفيدة، وتستنبط منه معانيها استنباطا، وإذا كانت الكلمة باعتبارها وحدة مفيدة تعطي معنى موضوعيا – نسبيا على الأقل- فإن معناها أو معانيها تكون نتيجة تأويل، علما بأن التأويل قد لا يسلم من الاختلاف.

لذا، كان الاستشهاد بسياقات وجمل من الاستعمال لتجسيد معاني الكلمة بمثابة الضامن لحقيقة تلك المعاني أو وجاهة ما يذهب إليه صاحب المعجم من التأويل[24].

وفي الأخير، يمكن أن نخلص إلى الاستنتاجات الآتية:

أولا: إن السليقة اللغوية تعني: أن العلاقة بين الكلمات تقوم على الطلب أو الاحتياج وعدم الاستغناء، وأن العربي يراعي منزلة المعنى وأهميته بين أجزاء الكلام، فهو يقول وهو يفكر، ويفكر وهو يقول، فيرفع وينصب ويجر ويجزم بحضور الألفاظ، فعندما يحرك شفتيه، وينطق بالعبارة، فإنه يمارس عملية اختيار على صعيد المعنى، ثم تتوالى الكلمات محققة انسجام العلاقات المعنوية القائمة على مبدأ الطلب أو الاحتياج.

ثانيا: إن تطبيق مبدأ الاحتياج بين أجزاء الكلام أو تجاهله أو إهداره يؤدي إلى تمايز الصحة النحوية والدلالية للتراكيب، حيث تتدرج التراكيب اللغوية بين الصحة والخطأ، من موقع الصحة إلى موقع الجواز إلى موقع الخطأ...

فثمة تعبيرات فصيحة صحيحة وتعبيرات غير صحيحة، فالفصيحة هي التي جرت على سنن العربية وقواعدها وأصولها القائمة على تطبيق مبدأ منزلة المعنى وأهميته، والتعبيرات الغلط هي التي خرجت عن ذلك، كما أن التعبيرات الصحيحة أو الجائزة ليست على مستوى واحد في الفصاحة والحسن، فهناك تعبير أفصح من تعبير، فهي تتدرج في القوة والضعف حتى تصل إلى درجة الضعف الشديد أو الرفض، وذلك بحسب القرب أو البعد عن تطبيق مبدأ الاحتياج. وهذا يعني باختصار أن الإنسان يستطيع أن يتكلم كما يريد، على أن يراعي منزلة المعنى وأهميته. والوقع، أن للإعراب قيمة كبيرة في توجيه المعنى، كما أنّ للمعنى نفسه أثرًا كبيرًا في معرفة الإعراب، وقد يبدو هذا الكلام متناقضًا في ظاهره، ولكن هذا التناقض يزول إذا عرفنا أن للكلمة في الجملة معنيين: معنى لغوي، وهو ما تدل عليه الكلمة من معنى قبل التركيب، ومعنى نحويّ، وهو ما تكتسبه الكلمة من معنى إضافي بعد التركيب. ولا يمكن أن نفهم المعنى العام للجملة إلا إذا عرفنا المعنى اللغوي للمفردات والمعنى النحويّ لها، فالمعنى العام للجملة يختلف تبعا لاختلاف المعنى اللغوي للكلمات ولاختلاف المعنى النحويّ لها . فكما أن للإعراب تأثيرا في توجيه المعنى العام، فإن المعنى العام له تأثيره أيضا في معرفة الإعراب.

أما النحو فعلم جليل، قال فيه أجل العلماء ما يدل على فضله على بعض العلوم الأخرى ومنهم الدكتور مصطفى ناصف حيث قال: "النحو ليس موضوعا يحفل به المشتغلون بالمثل اللغوية، والذين يرون إقامة الحدود بين الصواب والخطأ، أو يرون الصواب رأيا واحدا. فالنحو مشغلة الفنانين والشعراء. والشعراء والفنانون هم الذين يفهمون النحو، أو هم الذين يبدعون النحو، فالنحو إبداع".

الإحالات:

1 ـ محمود الدراويش، دراسات في النحو العربي، ص 19.

2 ـ الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص 66.

3 ـ محمود الدراويش، دراسات في النحو العربي، ص 19.

4 ـ أحمد ياقوت، الكتاب بين المعيارية والوصفية، ص 69.

5 ـ مُني إلياس، القياس في النحو، ص 42.

6 ـ أحمد ياقوت، الكتاب بين المعيارية والوصفية، ص 58، 59.

7 ـ عبده الراجحي، دروس في المذاهب النحوية، الهامش، ص 18-19.

8 ـ من أراد أن يبحث ذلك عليه أن يقرأ كتاب معاني النحو للدكتور فاضل السامرائي فهو من أجود الكتب في ذلك

9 ـ عبد الصبور شاهين، في التطور اللغوي، ص 201.

10 ـ الكتاب1/ 21، يخلو كتاب سيبويه من لفظ" الجملة" أما لفظ الكلام فقد استعمله عدة مرات.

11 ـ الكتاب لسيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون،مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط 3، 1988. ج 1 ، ص:25-26

12 ـ نوزاد حسن أحمد، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، منشورات جامعة قان بنغاري، ط 1، 1996. ص 60.

13 ـ خديجة الحديني، كتاب سيبويه وشروحه، مطابع دار التضامن، بغداد، ط 1، 1967. ص 109.

14 ـ نوزاد حسن أحمد، المرجع السابق ص 65.

15 ـ المرجع السابق ص 75.

16 ـ المرجع السابق ص 74.

17 ـ نوزاد حسن أحمد، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، منشورات جامعة قان يونس، بنغاري، ط 1، 1996م. ص:62.

18 ـ المرجع السابق ص 80.

19 ـ خديجة الحديني، كتاب سيبويه وشروحه، المرجع السابق ص 98.

20 ـ فاضل السامرائي، معاني النحو 1/ 30 وما بعدها.

21 ـ ينظر ، ميشال زكريا، بحوث ألسنية عربية، ص 30 31.

22 ـ ينظر، السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو،ص: 35

23 ـ ينظر،المقدمة من كتاب معجم الأفعال ص9، أحمد عبد الوهاب بكير.

24 ـ ينظر ، المرجع السابق، ص: 11